الفقر.. كيف نكافحه؟

علي علي عباس

■ لاشك بأن الفقر ظاهرة اجتماعية لايخلو منها أي مجتمع من المجتمعات المعاصرة إلا أن معايير ومقاييس الفقر تختلف من مجتمع إلى آخر وفقاً للمستويات الاقتصادية في كل دولة وتبعاً لذلك يختلف مفهوم خط الفقر هنا أو هناك، ولكن مهما كانت التباينات فإن الكل يجمع على أن للفقر آثاره وأخطاره على الفرد والمجتمع والأسرة والدولة والأمة معاً ومنها الفقر في الأخلاق والسلوك والمواقف والتفكير، كما أن انتشار الجهل والمرض والشعوذة أكثر ماتحدث في المجتمعات الفقيرة تحت ذريعة الحاجة تولد الوسيلة لإشباع تلك الحاجات وهذا شيء طبيعي، ولكن ينبغي أن تكون الوسيلة غير منافية للدين والأخلاق والقيم، أما الوسائل المباحة فهي من منهاج النبوة.

فهذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوجه ذلك الفقير وغيره من الفقراء، بأن يأخذ حبلاً ويحتطب خير له من أن يسأل الناس .. ولذلك نجد الإسلام قد حث على العمل والاكتساب الحلال لأن السماء لاتمطر ذهباً ولا فضة.

وما من شك بأن الجميع (أفراداً ومؤسسات ودولاً) يسعون جادين لنفض الفقر من على ظهورهم فنجح من نجح وتعثر من تعثر فكم هي تلك المجتمعات التي كانت يوماً ما من المجتمعات الفقيرة وأصبحت الآن في عداد المجتمعات الغنية والعكس .. ويأتي النجاح أو الفشل كنتيجة حتمية لصحة أو خطأ السياسات والخطط والبرامج التي يتم الاعتماد عليها.

وحيث أن اليمن واحدة من الدول الفقيرة -لأسباب وعوامل عدة- فهي في محاولة مستمرة لمكافحة الفقر أو التخفيف منه -على الأقل- ولذا فقد تم عقد العديد من الندوات وورش العمل على المستوى المركزي والمحلي والتي توجت مؤخراً بعقد المؤتمر الوطني الثلاثي في صنعاء الذي نظمته وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع المكتب الوطني لمنظمة العمل الدولية بصنعاء في الفترة من ١٩-٢٢ من سبتمبر الماضي.

ومن الوسائل التي اعتمدت عليها الحكومة لمكافحة الفقر هي مايعرف بشبكة الضمان الاجتماعي حيث يتم صرف مبلغ شهري لايزيد في حده الأعلى عن ألفين ريال تقريباً للمعاقين والأشد فقراً، فعلى الرغم من تواضع المبلغ مقارنة بتكاليف الضروريات من العيش إلا أنه قد خفف من معاناة الكثير من الفقراء.

أما الوسيلة الأخرى فتتمثل في جهود الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال الخدمات سواء في مجال البناء والتشييد كالمدارس والوحدات الصحية أو في مجال مياه الشرب كبناء خزانات لحصد مياه الأمطار وغيرها.

ومن مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية مشروع أو سياسة التشغيل عن طريق منح قروض لإقامة المشاريع الصغيرة والأصغر بهدف إيجاد فرص عمل للأسر اليمنية بحيث تكون أسر منتجة ومستهلكة لامستهلكة فقط.

ولاشك بأن هذه الجهود تستحق التقدير، لكن يلاحظ بأن تلك القروض متواضعة جداً إذ لايتجاوز أول قرض عن أربعين ألف ريال، وهذا في تقديري لايقوم أي مشروع إنتاجي مهما صغر حجمه، ولذا ينبغي أن يكون القرض مجزياً مستهدفاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لتتوفر فرص عمل أكثر.

وفي تصوري كما هو تصور الكثير ممن يعرفون المناطق اليمنية جيداً.

إن مكافحة الفقر الحقيقية في اليمن تكمن في القطاع الزراعي لتوفر الظروف المناخية المناسبة والتربة الصالحة فتتنوع المحاصيل بتنوع التضاريس سهلية - ساحلية - جبلية فقد أثبت الواقع بأن اليمن صالحة لكل أنواع الحبوب والخضروات والفواكه وأسواقنا شاهدة.

ولا أدري لماذا الحكومة تغمض عينيها وتقلل من أهمية الزراعة الأمر الذي جعل القطاع الخاص هو الآخر غير آبه للاستثمار في هذا القطاع الحيوي الهام، لاسيما والزراعة تمثل العمود الفقري للاقتصاد، فبالزراعة تنشأ الصناعة وتنشط التجارة ويكثر الرعي كون الزراعة تمثل -كذلك- طعام الانسان وكساءه ودواءه فهل آن الأوان، للاتجاه الجاد نحو الزراعة وننتقل مع الفقر من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم، وما من شك بأن لدى الحكومة قاعدة بياناتية هامة حول الزراعة ومساحتها وأماكن توافرها بل حتى الأماكن التي تصلح لبناء السدود والحواجز المائية ...الخ، فقد أشارت النتائج الأولية للتعداد الزراعي الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع وزارة الزراعة والري والاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م أن المساحة الكلية للحيازة الزراعية بلغت ١,٦٠٣ مليون هكتار منها ١,٤٤٧ مليون هكتار صالحة لايستغل منه إلا ١,٠٢ مليون هكتار فقط.

والملاحظ من خلال تلك الأرقام أن هناك مساحة تحتاج إلى استصلاح، كما أن جزءاً كبيراًمن المساحة الصالحة للزراعة لم تستغل بعد بل قد نجد أن أغلبية المساحة المزروعة موسمية لاتعتمد إلا على مياه الأمطار.

كما يأتي دور الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية مكملاً للدور الحكومي في مكافحة الفقر.

كما أن إحياء مبدأ التكافل الاجتماعي من الوسائل الناجحة والفعالة في مكافحة الفقر سواء عن طريق الجمعيات والمؤسسات أم عن طريق الأفراد..

فهاهو القائد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يكفل مائة يتيم في محافظة الضالع لوحدها وجاء ذلك على لسان وكيل المحافظة أثناء المهرجان الأول لليتيم الذي نظمته جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية بالمحافظة فلو أن الوزراء ونوابهم والمحافظين ووكلاءهم، وكذا المشائخ والتجار والميسورين كفل كل منهم العدد الذي يتناسب وظروفه.

كما ينبغي إحياء هذا المبدأ على مستوى الريف والحضر بل وعلى مستوى كل المؤسسات الرسمية والشعبية، أما إذا ظل كل واحد لايفكر إلا بنفسه فإن الفقر سيطال حتى أولئك الذين كنا نعدهم من الميسورين، لاسيما والبطالة بشقيها في تزايد مستمر حيث توقع الأستاذ/ عبدالكريم الأرحبي -وزير الشئون الاجتماعية والعمل في كلمته الافتتاحية لفعاليات المؤتمر الوطني الثلاثي للتشغيل اتساع أزمة البطالة في اليمن بحسب نتائج مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٣م قد تصل هذه البطالة إلى ١٧,١٪ على المستوى الكلي وهو مايستدعي توفير ما لايقل عن (١٨٨) ألف وظيفة سنوياً إضافة إلى «٢٢٠» ألف وظيفة لخفض معدل البطالة إلى ١٪ سنوياً.

وهذه الأرقام تحتاج إلى تضافر الجهود وشحذ الهمم كل في موقعه حتى نصل إلى تنمية حقيقية وشاملة نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع وحتى تتفوق الصادرات على الواردات.

ولذا لابد من وضع الاستراتيجيات التي تقودنا إلى بر الأمان وتخلق فرص عمل جديدة ذات جدوى اقتصادية تخدم الفرد والمجتمع، وإلا فإن الفقر سيكافحنا قبل أن نتمكن من مكافحته.

أما الوسيلة الأخيرة من وسائل مكافحة الفقر فتتمثل في الزكاة فلو أن الناس سلموا زكاة أموالهم بصدق وأمانة ومن ثم يتم توزيعها بحسب مصارفها لاستطاع المجتمع أن يقضي أو يخفف من الفقر، وصدق الله القائل: «وأقرضوا الله قرضاً حسناً وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله...» سورة المزمل آية (٢٠).

شكراً للتضامن العربي

علي الشرجي

■ رمضان كريم... ولاتضامن عربي يلوح في الأفق.. على مايبدو- بعد طول إنتظار وأمل وترقب.. غير حزن عربي إنساني يرقب فوانيس رمضان هذا العام في العراء وتحت الأنقاض في فلسطين والعراق.

في غزة المحتلة وجباليا وبغداد وسامراء والبصرة والكوفة والموصل وتكريت.. رمضان يحتسي دموع القهر.. الصدود.. الجحود.. على أصوات صواريخ الطائرات الفتاكة- طبعاً- وليس أصوات المدافع العثمانية العتيقة..

يحدث ذلك بصورة مستمرة في هذه الأيام والليالي الاستثنائية في التقويم الزمني للمسلمين-لكن- في فلسطين والعراق الصورة متغيرة..

هناك لايصلون الفجر جماعة في الجوامع والمساجد، وسحورهم الرمضاني بطعم ولون رائحة البارود بعدما جرفت آليات الدمار الاسرائيلي حقول الزيتون في أرض الاسراء والمعراج المقدسة، كما أحرقت القوات الدولية متعددة الجنسيات مزارع النخيل وغلال التمر الشهير على ضفاف نهري دجلة والفرات.

هناك شيوخ حرموا ثواب قراءة القرآن في هذا الشهر الفضيل، واكتفوا بقراءة الفاتحة على أرواح شهدائهم ضحايا جدد كل يوم..

في فلسطين والعراق.. أطفال بعمر الورود..انطفأت آمالهم الصغيرة البكر لاشيء لديهم اليوم.. ليشعلوا به فوانيس رمضان.. قلوبهم تنبض خوفاً وهلعاً من الحال الذي لم يتغير منذ أمد، عيونهم زائغة حزينة تترقب «الهلال» تحت أنقاض حرب غيرمتكافئة، ظالمة- مازالت- تكشر أنيابها.

الضمير العالمي نائم منذ أمد- أيضاً- يراقب الوضع عن كثب بنصف عين!!، والأمم المتحدة- التي لايفرق شملها سوى الحق وصوت الحقيقة- تواصل البحث عن مزيد من المبررات لقتل ماتبقى!!

بين جنبات أرض الرافدين تسفك دماء خليط من الأجناس والأعراق والأصقاع بلا قضية منطقية سوى الموت من أجل الموت لتعيش الشركات الاقتصادية العالمية.

وفي فلسطين شعب أعزل يواجه بضعف البقاء قوة الدمار والالغاء، وبضيق الحال يواجهون قسرية المحال والاحتلال.. بينما الأجواء في المنطقة يسودها الحذر، تظللها سحابات التشرذم والخذلان، والموقف العربي يشحذ هممه، وبعد العدة والعتاد مشغولاً بموائد الافطار المتخمة من المحيط الى الخليج، فيما الذهول يلف العالم بعد مشاهداته لحجم الدمار في جباليا التي مازال خوف أبنائها سارياً من عودة الجيش الاسرائيلي مجدداً..

في اليوم الثالث من رمضان كدت أذرف الدموع لسماعي كلمات الطفلة الفلسطينية وهي تصف حال جباليا بقولها لوسائل الاعلام العربية «كنا لانسمع الا الانفجارات وقصفوا الاسرائيليون منزلنا بالقذائف قبل أن تهدمه الجرافة وكنا ننظر اليهم ولم يشفقوا علينا ونحن نبكي،) ثم بكت وهي تشير الى أنها لم تذهب الى مدرستها القريبة منذ بدء العملية العسكرية، فتخيلوا كيف صار الحال هناك..

أثبتت الأيام والاحداث والوقائع، أن اسرائيل لاتخشى من ترهلت أجسادهم على ايقاعات «أحبك آه.. أخاصمك لا» ولا الخطوات الواثقة في موكب «البرتقالة»!!

اسرائيل لاتخشى من ازدحمت عقولهم بالخطب الرنانة والمواعظ النارية والاسكتشات التي تتحدث بأعلى صوت عن الأمجاد الماضية في رمضان.. ففضائياتنا العربية قد تكفلت القيام بهذه البطولة.. ولها جزيل الشكر من كل العرب.

وشكراً للتضامن العربي..

■.. رمضان كريم... وإن اختلفت الكلمات يظل في الأرواح واحد.. يذكرنا بالحب والإيثار والتراحم ... يذكرنا بالعطاء وببساطة الناس الطيبين الذين لايعرف لهم النفاق وجهاً أو لساناً..

يذكرنا بالعمائم البيضاء ولحى غير مزيفة، وثمة تراتيل جميلة أرهف السمع اليها.. تنطلق من داخل حلقات المساجد ويتردد صداها في الارجاء... أصوات بطعم الرجاء.. تلهج بذكر الله فترفرف الأفئدة كالحمائم...

ما أجمل ذلك المعنى- الانسجام- في محيط لايشعرك بالاغتراب... بقدر ماتصقل النفوس وتتألق العقول وتُطهر الضمائر..

دعوة الصائم..!!

عبدالله البحري

■.. من بين الدعوات المستجابة -بحسب المأثور عن النبي محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم- دعوة الصائم، وكذا دعوة المضطر..

ومن هنا أود أن أذكّر، وليحسبه البعض تلميحاً أو نقداً موجهاً لغير جهة لها علاقة بأي تقصير قد يبدو على هيئة خطأ متكرر ويمس بالمقام الأول خدمة المواطن، ولعمري أن مثل هذه السلبيات والعيوب لاتنحصر فيما سأذكر من هذه الجهات أو المرافق الخدمية بيد أن هناك من سيدافع على هذا النقد أو التلميح بادئاً بالقول: «أن من لايعمل ليخطئ»، وهي مقولة تكاد تكون عنواناً لغير تبرير يقصد منه الدفاع عن مايحصل من أخطاء، لكنني على دراية وغيري يؤكد ذلك بأن الاستمرار في الخطأ نفسه من العيوب التي تجعل معظمنا كمواطنين وفي شهر الصوم المبارك -ومن بيننا أطفال وكبار السن- نضطر للدعاء على بعض هؤلاء ومن قلوبنا باعتبارهم ممن يؤرق فرحتنا وسعادتنا بليالي وأيام هذا الشهر الفضيل، وربما أن البعض قد فهم للحظة من أقصد بهم لدرجة صرنا جميعاً أشبه بالمدمن على الشيء المكرر كعادة باتت غير مفاجئة..! بل ومعهودة باستثناء أننا كنا نظن ونأمل من هذه الجهة المعنية بتغيض إفطارنا أو عشاءنا وحتى سهرتنا بأن يحترموا رمضان وطقسه المميز والجميل، ولكن للأسف الشديد مازالوا مصرين على نيل دعوة الصائم وفي (ظُلمي) كما هي لهجتنا السائدة والتي كنت أتمناها دعوة في ضوء وسراج منير..!

أما دعوة أخرى قد لاتقل عن سابقتها فهي دعوة ذلك المضطر ولاسيما عندما يكون محتاجاً لشربة ماء عند الافطار أو السحور وما بينهما حتى الإمساك حتى يفاجأ هذا المضطر إلى حنفية المياه ولم يجدها سوى خاوية لأن السبب يعود إلى الحصة المقررة والتي تأتي لمنازلنا عبر الشبكة بمعدل خمس ساعات في يوم من الأسبوع، وبالحظ والصدفة يتم اكتشافها لهذا اليوم المخصص لمنطقتنا أو حينا الذي نعيش فيه ناهيك عن أن نوعاً من التمويه الذي يلف توقيت ضخ المياه والتي دوماً ماتكون تلك الساعات خارج نطاق دوامنا الفعلي لدرجة أن عنصر المياه والتي دوماً ماتكون تلك الساعات خارج نطاق دوامنا الفعلي لدرجة أن عنصر المفاجأة والمباغتة -سواء عند ضخ المياه أو عند انطفاء وإشعال الكهرباء- من ماتشتهر به هاتين أو بالأحرى هذين المرفقين الخدميين والذي نتمنى عليهما الإسراع في ترتيب أوضاعهما وبما يخدم المواطن ويجعله شاكراً لهما لا باكياً وشاكياً منهما أو داعياً عليهما، وكما هي أنموذجية صرف الفواتير الشهرية ونظام توزيعهما الأسرع من صرف المرتبات هو مانرجوه من خدمات أمثل وأفضل وعلى أقل تقدير خلال شهر رمضان المبارك .. والله خير معين وهو سريع الحساب .. وهو المجيب لدعوة الصائم والمضطر.. والله من وراء القصد.

عن الأطفال المقاتلين

هشام القروي

□ من أغرب وأنذل السلوكيات الإنسانية في عصرنا استمرار استغلال الأطفال في أعمال لا قبل لهم بها، وهي سلوكيات كان يفترض أنه وقع وضع حد لها منذ النصف الأول من القرن العشرين، بفضل التحسن الذي طرأ على القيم الأخلاقية للمجتمعات الحديثة بواسطة انتشار المبادئ الاجتماعية والحقوقية والفلسفية التي تحرم تشغيل القاصرين واستعباد البشر، بيد أن مصادر الأمم المتحدة تشير إلى أن الأطفال ما زالوا مستغلين في القتال على جبهات الحروب، خاصة في القارة الأفريقية.

ولئن كانت (اليونيسف) تقول أنه أمكن إنقاذ حوالي (٢٠) ألف طفل كانوا يقاتلون في صفوف مختلف الميليشيات المتمردة في جنوب السودان منذ عام ٢٠٠١م، فإنها تضيف أن ما يقارب (١٧) ألف طفل ما زالوا معبئين للقتال، وأن ما يعرقل استعادتهم إلى الحياة المدنية العادية وإدماجهم هو انتشار الفقر، فالحرب الأهلية في جنوب السودان، التي اندلعت منذ عام ١٩٨٣م، جعلت من الأطفال ضحايا بشكل خاص، من حيث أنها عبأت آلافاً مؤلفةً منهم للموت.

ويقول التقرير : «إن العديد من هؤلاء المقاتلين الصغار المجندين في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان والجبهة الديمقراطية لشعب السودان استطاعوا الفرار والالتحاق بعائلاتهم، بيد أن المشكلة الكبرى تبقى متمثلة في أن العديد من تلك العائلات عاجزة عن إعالة أبنائها ومن ثم فإن الهرب من الحرب إلى أحضان العائلة لا يكون دائماً أمراً يرحب به».

إن عدداً كبيراً من هؤلاء الأطفال يهربون من القتال إلى الشوارع وليس نحو العائلة، ومن أجل البقاء على قيد الحياة فهم مجبرون على فعل أي شيء، وهناك عدد منهم يسقط بأيدي عصابات إجرامية أو ينتهي إلى شكل من أشكال العبودية (كالاستغلال الجنسي والتسخير لبعض الأعمال الشاقة)، وبعبارة أخرى هناك العديد من العائلات التي - بسبب فقرها الشديد - تدفع أبناءها إلى مآل مجهول، فإما تبيع كدهم وإما تبيعهم أصلاً كما تباع الحيوانات.

وإذا كانت أفريقيا قد تخصصت - على ما يبدو - في تخريج دفعات من الأطفال المحاربين، فإن القارة الأمريكية الجنوبية - مثلاً - تخصصت في تشغيلهم في ميدان المخدرات، حيث تستغلهم مافيات الكوكايين في التهريب، وهناك وثائق متنوعة مسجلة عن «أطفال بوغوتا» - مثلاً - مثلما هناك وثائق عن دعارة الأطفال في الهند وتايلاند.

وفي أوروبا الغربية نفسها هناك شبكات منظمة على الصعيد العالمي متخصصة في دعارة الأطفال، تجد لها حتى مواقع على الإنترنت، ولديها حضور في عواصم كبروكسل وأمستردام، وقلما يمر يوم في فرنسا لا نسمع فيه عن فضائح جديدة تهم تعاملاً مشيناً واستغلالاً جنسياً لسذاجة الأطفال، فالمحاكم تقاضي كل يوم أشخاصاً مجرمين ومرضى اعتدوا على القاصرين، وبعضهم من أقرب أقربائهم، وبعضهم الآخر إما من رجال الكنيسة أو من المدرسين، بحيث يصعب أن ندعي أن هناك مشكلة فقط في أفريقيا التي تدفع القاصرين إلى الحرب أو في آسيا، حيث يستغل الأطفال في الدعارة، فهذه القضية عالمية، إنها لا تهم بلداً دون آخر، وإنما العالم بأسره.

إن عصرنا حقق تقدماً غير مسبوق في الميادين العلمية والتقنية، إلاَّ أنه، على الصعيد الأخلاقي، لم يتقدم كثيراً بالمقارنة مع العصور السابقة، وما تكشفه تقارير (اليونيسف) والإعلام قد لا يكون سوى قطرة في البحر.

لقد استطاعت عدة منظمات أهلية ودولية أن تفرض على المجتمعات في كل مكان تقريباً معايير جديدة في التعامل مع المرأة - مثلاً - وهو أمر ناتج عن التطور كما هو ناتج بالخصوص عن نضال النساء طوال القرن العشرين وإلى اليوم، ولكن في ما يتعلق بالأطفال هناك نقص، وهو عائد إلى كون هؤلاء الأخيرين لا يملكون من الوسائل المادية والمعنوية ما يمكنهم من النضال - أيضاً - للتعريف بقضاياهم، لذلك يتوجب علينا نحن أن نتولى التأكيد على هذه القضية التي تمس حقوق الأجيال الجديدة في كل مكان ومناسبة، أين هي المؤتمرات التي تتناول هذا الموضوع بالدرس؟ أين هي النشرات التي تعالجه؟ أين هم المتخصصون الذين يبذلون وقتهم وجهدهم لتنوير الرأي العام بهذا الخصوص؟

صحيح هناك (اليونيسف)، ولكن لنكن صريحين : من منكم يقرأ (اليونيسف)؟ وهل تنشرها الصحف؟ وهل يتحدث عنها الإعلام؟

(نشر بالاتفاق مع صحيفة العرب بلندن).

وجهة نظر

ضحايا النقل الجماعي

إبراهيم المعلمي

● ارتفعت أرقام ضحايا الحوادث المرورية بصورة مفزعة والى درجة أنها أصبحت تتصدر واجهات الصحف بشكل يومي شأنها شأن أخبار وأرقام الأسهم المالية والبورصة..

● وكانت الحوادث المرورية الى عهد قريب تقتصر على حوادث صدام أو انقلاب سيارة لاسباب فنية أو تهور في السرعة وكانت نتائجها لاتتعدى بعض الاصابات أو الضحايا بأرقام مقبولة بالمقاييس الدولية.

● لكن حوادث اليوم اصبحت من العيار الثقيل وهي الأكثر شيوعاً والأشد وقعاً وضحاياها بالعشرات وتتصدر هذه الحوادث المأساوية بعض حافلات النقل البري الخاصة والتي تعمل على الخطوط الطويلة بين المدن.

● وقد سمعنا وقرأنا خلال الفترة الماضية عن الكثير من الحوادث المرورية التي تتسبب بها حافلات بعض شركات النقل الخاصة المتعددة وراح ضحيتها العشرات من المسافرين.

● ويعزو المسؤولون في أجهزة المرور أسباب هذه الحوادث المتكررة الى عدم التزام هذه الشركات بتعاليم المرور وأنظمة السلامة وعدم التقيد بالتوجيهات واللوائح المنظمة لحركة تسيير وتشغيل حافلاتها.

● والسؤال المطروح.. هو من المسؤول عن تراخيص العمل لهذه الشركات ومن يمتلك حق محاسبتها وإيقافها أن استدعى الأمر..؟

● فحالة الإهمال والتسيب والاستهتار بأرواح الناس وسلامتهم بلغت ذروتها في الوقت الذي تبذل فيه أجهزة المرور كل جهودها وتستخدم كل صلاحياتها للحيلولة دون وقوع مثل هذه الحوادث والحد منها.. لكنها تصطدم بفساد يشبه التحدي بلا مبالاة مفرطة من قبل بعض هذه الشركات التي باتت حافلاتها أشبه بالنعوش الجماعية.

almalemi@hotmail.com